

الشمول المالي و تحدياته في الدول العربية: ما واقع الاقتصاد الجزائري؟

Financial Inclusion and its Challenges in the Arab Countries: What is the Reality of Algerian Economy?

غماري سهيلة^{1*} ، سنوسي بريكسي ايمان² ، زناسني سمية³^{1*} جامعة تلمسان (الجزائر)، souhila.ghomari@univ-tlemcen.dz² المدرسة العليا لإدارة الاعمال (الجزائر)، i.senoucibereksi@esm-tlemcen.dz³ المدرسة العليا لإدارة الاعمال (الجزائر)، soumia_zenasni1@yahoo.fr

النشر: 2022/04/15

القبول: 2022/03/25

الاستلام: 2022/02/17

ملخص:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية حيث اكتسبت أهمية كبرى في السنوات الاخيرة. يكمن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية في دراسة مستوى الشمول المالي في الدول العربية و تحليله مقارنة بباقي دول العالم مع تسليط الضوء على واقعه في الجزائر و ذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات المعتمدة من طرف البنك العالمي. توصلت الدراسة إلى أن البلدان العربية عامة، و الجزائر على وجه الخصوص، مازالت تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، و ذلك رغم تحسن مؤشراتته خلال السنوات الاخيرة من خلال العمل على تسريع عجلة الشمول المالي و تعزيز مستوياته.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، العالم العربي، الجزائر.

رموز JEL: B26 . P34 ؛ F36 .

Abstract :

Financial inclusion has become, in recent years, a research topic of great importance at the international level. Based on the financial inclusion index adopted by the World Bank, the main objective of this research is to study and analyze the level of financial inclusion in Arab countries compared to the rest of the world, while highlighting its reality in Algeria. The study concluded that Arab countries, and Algeria in particular, still have one of the lowest levels in the world in terms of financial inclusion, despite efforts made to improve and accelerate its levels which have contributed to improve its indicators in recent years.

Keywords: financial inclusion; financial inclusion index; Arab countries; Algeria.**JEL Classification:** B26 ; F36 ; P34

1. مقدمة:

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الآونة الأخيرة. حيث حظي باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم لاسيما اعقاب الازمة العالمية 2008. و قد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كاحد المحاور الرئيسية في اجندة التنمية الاقتصادية و المالية الدولية. كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحسين فرص النمو الاقتصادي و الاستقرار المالي.

كما يتضمن الشمول المالي في طياته السعي نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تقديم الخدمات المالية و المصرفية لجميع شرائح المجتمع التي تلبي احتياجاتهم و تتماشى مع قدراتهم و تبعدهم عن التهميش المالي مما يؤدي الى تعزيز الاستقلال المالي للأفراد و تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، و على هذا الاساس جاءت اشكالية ورقتنا البحثية كالتالي:

ما هي تحديات الشمول المالي في البلدان العربية و ماهو واقعه بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟

1.1. فرضيات الدراسة:

- يوجد تفاوت في مستوى الشمول المالي بين دول العالم العربي و يعود ذلك الى التمايز في المستوى الاقتصادي و المالي لهذه الدول.
- ضعف التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية و غياب الثقة لدى الجزائريين في التعاملات عبر المؤسسات المالية يجعل مستوى الشمول المالي في الجزائر اقل بكثير من المستويات العالمية.

2.1. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحديد واقع مستوى الشمول المالي في العالم العربي عموماً و في دولة الجزائر على الخصوص و ذلك مقارنة بباقي دول العالم من خلال التطرق الى النتائج المحققة فيما يخص مؤشرات الشمول المالي.

3.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع الى مختلف الادبيات النظرية و التطبيقية بهدف التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي وكذا تحليل مستواه و واقعه بالدول العربية مع التركيز على الجزائر.

2. أدبيات الدراسة:

- دراسة (د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، 2018) هدفت دراستهم الى عرض مفاهيم حول الشمول المالي و دوره في تحقيق التنمية و ذلك في ظل انتشار التكنولوجيا الرقمية و ظهور العديد من الخدمات المبتكرة. توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات و منتجات مالية متطورة و بأسعار معقولة مثل المعاملات و المدخرات و المدفوعات و التأمين و الائتمان و غيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة و مسؤولة.

- دراسة (رفيقة صباغ، سليمة غرزي، 2020) هدفت الى تحديد واقع الشمول المالي في البلدان العربية، حيث توصلت الى ان هذه البلدان سعت الى تسريع عجلة الشمول المالي و تحسين مستوياته من خلال تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات من اجل تحقيق التنمية المستدامة. و من بين النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة انه على الرغم من تحسين مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية خلال السنوات الاخيرة الا ان هذا المستوى مازال لم يواكب المستوي العالمي و ذلك رغم المجهودات المبذولة من طرف هذه الدول.

- دراسة (ا.د/ سهير محمود معتوق، ا.د/ ايمان حسن علي، هناء محمد سيد، 2021) تناولت أهمية الشمول المالي و ذلك باستخدام التحليل النظري التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي، محدداته و مؤشرات قياسه و الفرق بينه و بين الاستبعاد المالي.

توصلت نتائج الدراسة الى انه لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات : الاختراق الجغرافي و السكاني والمصرفي، كما توصلت الدراسة الى ضرورة توفير الخدمات المالية للوحدات الاقتصادية من الاسر الفقيرة او التي تسكن في الاماكن النائية و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لان ادراج هذه الوحدات الاقتصادية له اثر هام و ايجابي على الاداء الاقتصادي للدولة.

- دراسة (Daham Said Redouane, Rakhrou Youssef, 2021) حول دور تعزيز الشمول المالي و تحليل مؤشرات الرئيسية في الجزائر. توصلت البحث الى ان التحسن في الشمول المالي يسمح بإجراء العديد من المعاملات المالية بشكل اكثر كفاءة، كما بين تحليل الشمول المالي في الجزائر انه يجب بذل جهود كبيرة من اجل تعزيزه.

- دراسة (Fali Nabila, Babas Mounira, 2021) تناولت واقع مؤشرات الشمول المالي في ولاية سطيف، لعينة من 316 فردا اكثر من عشرين سنة. توصلت نتائج الدراسة الى ان مستوى الشمول المالي في ولاية سطيف

منخفض، حيث ظهر ذلك من خلال مؤشرات الادخار و الاقتراض و المدفوعات والتأمين، عدا مؤشر الحسابات المصرفية الذي عرف معدلا مقبولا و منه استخلصت الدراسة الى ان مؤشرات الشمول المالي لم تحقق مستويات معتبرة ، مما يدل على انخفاض مستواه.

3. الخلفية النظرية للشمول المالي:

لقي الشمول المالي اهتماما كبيرا من معظم دول العالم لما له من اثر في تحقيق مجمل اهداف التنمية الاقتصادية.

1.3. تعريف الشمول المالي:

هناك العديد من التعاريف لمفهوم الشمول المالي التي نذكر منها:

- يعرفه صندوق النقد العربي بانه: "مكانية وصول الافراد بما فيهم اصحاب الدخل المنخفض و الشركات الى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تأمين...) و التي يتم توفيرها بطريقة مسؤولة و مستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية و تنظيمية مناسبة و بتكلفة معقولة" (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 195).
- و تعرفه كل من منظمة (OCDE)، و الشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بانه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية و الخاضعة للرقابة، بالوقت و السعر المعقولين و بالشكل الكافي، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات و المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، و ذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة و التي تضم التوعية و التثقيف المالي و ذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي و الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي". (مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، 2015، الصفحات 2-3).
- كما عرفته مجموعة العشرين (G20) و التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على انه: "الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع، و بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، و ان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف و بتكاليف معقولة" (معهد الدراسات المصرفية، 2016، صفحة 2).

- اما مركز الشمول المالي في واشنطن فيعرفه بانه : " الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة و بأسعار مناسبة و بأسلوب مريح، يحفظ كرامة العملاء " (اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 748).
- انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج المحاور الاساسية التي يركز عليها الشمول المالي (ايمن بوزانة، وفاء حمدوش، 2021، صفحة 75).
- يجب ان تشمل الخدمات المالية جميع فئات المجتمع مع التركيز على الفقراء و المهمشين و ذوي الدخل المحدود.
- يجب ان يكون الوصول الى الخدمة المالية سهلا و متاحا.
- وجود اطار قانوني و تنظيمي واضح يسمح بتوفير الشفافية للخدمات المالية، زيادة الى النوعية و التثقيف المالي.
- تطوير المؤسسات المالية و المصرفية، وزيادة فعالية السياسة النقدية، و تنوع ادواتها مما يؤدي الى تحقيق الاستقرار المالي للنظم المصرفية.

2.3. أهمية الشمول المالي:

- مع تزايد الاهتمام العالي بتوسيع نطاق الشمول المالي، تتنامى المنافع المتأتية عنه و التي تتحدد اساس في:
 - دعم استقرار النظام المالي عن طريق تحسين الظروف المالية و رفع مستوى معيشة الفقراء .
 - تعزيز الثقة لدى الافراد في التعاملات عبر المؤسسات المالية و النظام ككل.
 - يزيد الشمول المالي من القدرة على تطبيق قواعد حماية المستهلك، وذلك نظرا لان معظم مستخدمي الخدمات المالية غير الرسمية لا يتمتعون بقدر كافي من الحماية. (د. صورية شنبلي، د. السعيد بن لخضر، 2018، صفحة 108).
 - يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع و الاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي، بما يدعم فاعلية السياسة النقدية و يلاحظ ان تنوع محافظ الاصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر و تقادي تركزها. (رفيقة صباغ، سليمة غرزي، 2020، صفحة 516)

- توجد علاقة وثيقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من المؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، علاوة على ذلك فان الشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها و الاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من العملاء و المعاملات و تقنين بعض القنوات غير الرسمية. (صندوق النقد العربي، البنك المركزي الاردني، 2015، صفحة 2).

4. ترتيب بعض الدول العربية عالميا حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017:

يوضح الجدول الموالي ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017 و ذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ل176 دولة، حيث تم حساب هذه البيانات بالاعتماد على عدة مؤشرات هي:

- عدد اجهزة الصراف الالي لكل 100 الف بالغ.
- عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 الف بالغ.
- عدد المقترضين من كل 1000 الف شخص بالغ.
- عدد المودعين لدى البنوك من كل 1000 بالغ.
- نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم (1): ترتيب بعض الدول العربية عالميا حسب مؤشر الشمول المالي لسنة 2017

الترتيب	مؤشر الشمول المالي (%)	الدولة
37	51.70	لبنان
42	46.90	عمان
56	42.90	الكويت
57	41	قطر
68	38.58	الاردن
76	33.9	الامارات
83	31.25	المغرب
87	30.95	تونس
102	25.68	السعودية

109	20.58	ليبيا
121	21.36	فلسطين
123	20.98	مصر
137	9.85	الجزائر
143	5.92	السودان
170	3	اليمن

صباغ، سليمة

المصدر: رفيقة

غرزي (2020)، "الشمول المالي في الدول العربية.. واقع و افاق"، مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، المجلد (10) ، العدد (2)، ص 521

- تشير الاحصائيات الى ان الجزائر تحتل مرتبة متواضعة جدا في الترتيب العربي و كذا العالمي لمستوى الشمول المالي بمعدل 9.85 % و الرتبة 137 عالميا.
 - بينما لبنان، عمان، الكويت، قطر، الاردن و الامارات احتلت المراتب التالية على التوالي : 37، 42، 56، 57، 68 و 76 عالميا.
 - اما بقية الدول فهي تحتل مراتب تجاوزت المئة. و هذا ما يدل على ان المنطقة العربية لا تزال تسجل ادنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي.
- 5. واقع الشمول المالي في الدول العربية بالنسبة لدول العالم:**
- يبين الجدول الموالي نسب البالغين الممتلكين لحسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية لبلدان العالم العربي مقارنة بالعالم. حيث تعتبر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك و مكاتب البريد او شركات تقديم الخدمات المالية) المؤشر الرئيسي للشمول المالي لانها تعبر عن قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الافراد على الادخار.

الجدول رقم (2): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية رسمية في البلدان العربية و

العالم

العالم	العالم العربي	
51 %	22.3 %	2011
62 %	29 %	2014
69 %	37.2 %	2017

المصدر: من اعداد الباحثات استنادا على احصائيات البنك العالمي

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان نسبة ملكية الافراد البالغين لحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية شهدت تحسنا ملحوظا خلال الفترة 2011-2017 حيث مرت من 22.3% في 2011 الى 37.2% عام 2017، لكنها لازلت اقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم و ذلك رغم الجهود المبذولة في هذا الصدد حيث يمتلك 69% من الافراد البالغين حسابات لدى البنوك او لدى شركات تقديم الخدمات المالية (عبر الهاتف المحمول) بعدما كانت لا تتجاوز 51% في 2011. حيث تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ان 515 مليون بالغ في مختلف انحاء العالم قد فتحو حسابات اما في مؤسسات مالية او من خلال تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة ما بين عامي 2014 و 2017. تجدر الاشارة الى ان هناك فروقات واسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي تسمح بتصنيف دول العالم العربي الى ثلاث فئات متجانسة تقريبا.

الجدول رقم (3): تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشر الشمول المالي

الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة
دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة	دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة	دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة
دول مجلس التعاون الخليجي : الامارات: 87% في 2017 الكويت: 80% في 2017 سلطنة عمان: 49% في 2017 قطر: 66% في 2014 السعودية: 72% في 2017 : 83% في 2017 البحرين	الجزائر: 43% مصر: 32% الاردن: 42% لبنان: 45% ليبيا: 66% فلسطين: 25% تونس: 37% المغرب: 28%	العراق: 20% في 2017 موريتانيا: 19% في 2017 السودان: 15% في 2017 اليمن: 6% في 2014 جيبوتي: 12% في 2011 الصومال: 8% في 2014

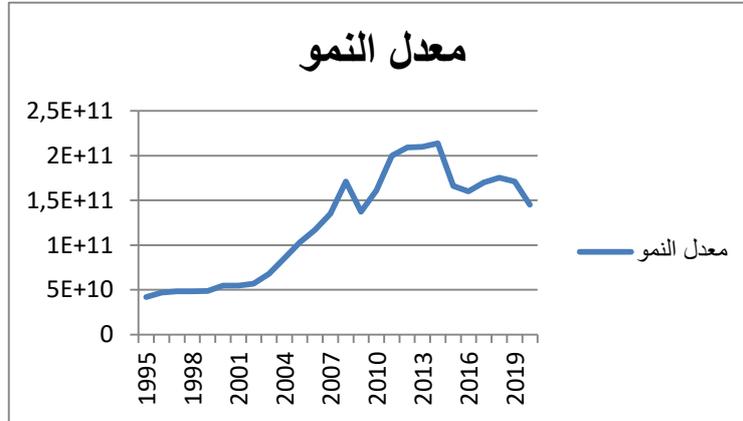
المصدر: من اعداد الباحثات استنادا على احصائيات البنك العالمي

يتبين من الجدول اعلاه ان دول مجلس التعاون الخليجي هي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات مالية في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 69 % اما بقية دول العالم العربي فتتقسم الى دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة و اخرى منخفضة بنسب متفاوتة.

6. وضعية الجزائر فيما يخص الشمول المالي:

➤ قبل التعرض الى وضعية الجزائر فيما يخص الشمول المالي سيتم التطرق الى واقع اقتصاد الجزائر من خلال مؤشر تطور معدل النمو في الجزائر لأنه تجدر الإشارة الى ان الشمول المالي من بين اليات تحقيق نمو اقتصادي باي دولة.

الشكل رقم (1): معدل النمو في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثات استنادا على احصائيات البنك العالمي

بعد العودة الى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، تميزت الأداءات الاقتصادية و المالية للجزائر بين 2001 و 2007 بقابلية الاستمرار؛ حيث عرفت الجزائر تسع سنوات (من 2000 الى 2008) من التحسن في الوضعية المالية الخارجية و تعزيزها معتمدة على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي.

بعد هذه الأداءات الاقتصادية و النمو القوي خارج المحروقات الذي جره برنامج الاستثمارات العمومية في ظرف يتميز بتحكم نسبي في التضخم و أداءات مالية مع تراكم احتياطات الصرف و انخفاض قوي للدين الخارجي ما بين سنوات 2001 و 2008، واجه الاقتصاد الوطني صدمة خارجية كبيرة سنة 2009 نجمت عن اشتداد الازمة المالية الدولية و الازمة الاقتصادية العالمية. كانت درجة قدرة الاقتصاد الوطني على مقاومة الصدمة الخارجية جد معتبرة، كما يشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية ابتداء من سنة 2010 و تحسن اطار الاستقرار النقدي والمالي.

أما عن جائحة كورونا فقد ادت الى كساد الاقتصاد الجزائري في عام 2020. و تشير التقديرات الى ان معدل النمو في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد انكمش بنسبة 5.5 % وسط اجراءات اغلاق صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاض متزامن في انتاج الهيدروكربونات، و النزول بانخفاض الانتاج الى ما دون حصة اوبك الخاصة بالجزائر.

و قد تآثرت القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات و البناء، التي تركز الى حد كبير على الاقتصاد غير الرسمي، مما ادى الى فقدان العديد من الوظائف مؤقتا او بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، تسبب الانخفاض المؤقت في اسعار النفط، الى جانب تراجع حجم الصادرات، في هبوط حاد في عائدات صادرات الهيدروكربونات. وتشير التقديرات الى ان العجز الاجمالي في الموازنة العامة للدولة قد اتسع ليصل الى 16.4% من اجمالي الناتج المحلي في عام 2020.

و تأتي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ في نمو اجمالي الناتج المحلي (2015-2019) في الجزائر، و قد تقاوم هذا الوضع بسبب انكماش قطاع الهيدروكربونات و نموذج النمو العشوائي الذي تقوده المؤسسات العمومية و الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص كي يكون المحرك الجديد لعجلة النمو الاقتصادي.

➤ مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:

سنقوم فيما يلي بتحليل مستوى الشمول المالي في الجزائر مقارنة بمجموعة من البلدان من خلال بعض المؤشرات لسنة 2017 التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): مؤشرات نفاذ الافراد الى الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر و بعض البلدان في 2017

(نسبة مئوية)

نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الى اجمالي السكان البالغين (فوق 15 سنة)	نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين (فوق 15 سنة)	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات ايداع الى اجمالي السكان البالغين (فوق 15 سنة)	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين (فوق 15 سنة)	نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الى اجمالي السكان البالغين (فوق 15 سنة)	
2	3.2	11.4	3	42.8	الجزائر
5.7	4.6	8.7	5.4	37.2	الدول العربية
17.1	2.1	11.1	7.1	34.9	الدول ذات الدخل المنخفض
19.2	11.1	21.3	9.2	65.3	الدول متوسطة الدخل
51.8	54.9	54.8	19.1	93.7	الدول المتقدمة
24.9	18.4	26.7	10.8	68.5	العالم

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، "الملاحق الاحصائية"، التقرير العربي الموحد، ص 390

- نلاحظ من الجدول اعلاه تواجد تفاوت كبير بين الجزائر و كذا الدول العربية مقارنة بباقي دول العالم عامة و الدول المتقدمة خاصة من حيث ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية فحسب صندوق النقد الدولي، ان الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الاكثر حرمانا من الخدمات المالية على مستوى العالم.

- أما بالنسبة لعمليات الاقتراض في المؤسسات المالية فان مصدر القروض يعتبر مؤشرا مهملا على مستوى الشمول المالي في الدول، حيث تبين من الجدول اعلاه ان الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر و كذا في المنطقة العربية منخفض بشكل عام اذا ما تم مقارنته بباقي دول العالم و هذا ما يدل على ان التعاملات في مجال التمويل في الجزائر لا تعتمد بصورة كبيرة على المؤسسات المالية للحصول على القروض.

- كما يتضح لنا من خلال الجدول السابق ان نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات ايداع هي متواضعة جدا خاصة اذا ما قورنت بباقي دول العالم.
- أما بالنسبة الى امتلاك بطاقات الائتمان و النفاذ الى الخدمات المالية عبر الانترنت و الهاتف المحمول والتي تعتبر من وسائل الدفع الحديثة في المعاملات المالية و التجارية للأفراد و كذلك تعتبر احد اهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي و تعميم الخدمات المالية و ذلك خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة التي اصبحت تحث على استعمال النقود الالكترونية سواء عن طريق بطاقات الائتمان او عن طريق استعمال الانترنت فان درجة استغلال الافراد في الجزائر لهذه الوسائل مازال متواضعة جدا مقارنة بباقي الدول و هذا ما يوضحه الجدول اعلاه.

7. تحديات الشمول المالي في بعض الدول العربية:

يرجع ضعف الشمول المالي في بعض الدول العربية الى النقاط التالية:

- ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية العربية مما لا يسمح بزيادة فرص النفاذ الى التمويل.
- عدم تطور مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية العربية.
- الاستخدام الضعيف لأنظمة و وسائل الدفع الالكترونية في بعض الدول العربية، مما يعمل على زيادة الجمود المالي في النظام المالي و لا يسمح بتنفيذ المعاملات و الخدمات المالية بشكل سريع.
- ضعف المقدرة المالية للأفراد بسبب تواجد الفقر في بعض الدول العربية مما يعيق تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.
- عدم ثقة الافراد بالمؤسسات المالية، و ضعف مستوى التنقيف المالي مقارنة بالدول المتقدمة يحد من التعامل مع هذه المؤسسات.
- الصعوبات والتعقيدات التي يتعرض لها الافراد في تنفيذ هذه المعاملات، زيادة الى ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات.

8. الخاتمة:

أصبح الشمول المالي من القضايا ذات الاهتمام المتزايد في الآونة الاخيرة، و ذلك نظرا لأهميته في توفير استقرار في النظام المالي، تحقيق النمو الاقتصادي، مواجهة تحديات الفقر و البطالة و دعم العدالة واهداف التنمية الاقتصادية. و على هذا الاساس، و من خلال عرض المفاهيم النظرية للشمول المالي و التطرق الى

مستوياته و مؤشراتته على مستوى البلدان العربية الى جانب التعرف على تموضع الجزائر من الشمول المالي مقارنة بباقي دول العالم توصلنا للإجابة على الاشكالية، وتقييم الفرضيات و ذلك بقبولها من خلال النتائج التالية:

- لا تزال معدلات الشمول المالي في البلدان العربية بما في ذلك الجزائر دون المستويات العالمية و ذلك رغم التحسن الملحوظ الذي عكسه مؤشر الشمول المالي في عام 2017 و قد يعود ذلك خاصة الى تطور استخدام التكنولوجيا المالية في المعاملات المالية في بعض الدول.
- وجود تفاوت كبير في مستوى الشمول المالي بين دول العالم العربي خاصة بالنسبة لدول الخليج التي حققت معدلات مقبولة من الشمول المالي مقارنة بدول العالم و قد يعود ذلك الى التمايز في المستوى الاقتصادي و المالي بين هذه الدول.
- توجد مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية عامة، و الجزائر خاصة، في تجسيدها للشمول المالي نذكر منها:
- غياب التثقيف المالي لدى الافراد، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في الجزائر و كذا دول المغرب العربي.
- ضعف التحكم في التكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية و غياب الثقة لدى الافراد في التعاملات عبر المؤسسات المالية مما يجعل مستوى الشمول المالي في الجزائر و بلدان العالم العربي اقل بكثير من المستويات العالمية.

9. توصيات الدراسة:

على هذا الاساس توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة ادراج الشمول المالي كهدف استراتيجي للدول العربية يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي مع ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة لتحقيقه في الجزائر.
- الاهتمام بتطوير العمل المصرفي في الدول العربية بتبني التقنيات المالية الرقمية الحديثة كنظم الدفع الالكترونية، و الاستفادة من الخدمات و المنتجات المالية المبتكرة.
- زيادة برامج التوعية و التثقيف المالي و اجراء ملتقيات علمية و ايام دراسية من اجل دراسة و مناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي و التعريف بالشمول المالي.

- الاستفادة من الخبرات الدولية و العربية الناجحة في مجال الشمول المالي.

10.المراجع:

1. ا.د/ سهير محمود معتوق، ا.د/ ايمان حسن علي، هناء محمد سيد، (2021) ، " الشمول المالي"، *المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة حلوان، المجلد (35)(العدد (1))*، ص 81-102.
2. اسيا سعدان، نصيرة محاجبية، (2018) ، "واقع الشمول المالي في المغرب العربي"، *مجلة دراسات وابحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 10، العدد (3)*.
3. د. صورية شنبلي، د. السعيد بن لخضر، (2018) ، "اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)" ، *مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، جامعة المسيلة، المجلد (03) ،العدد (02)*، ص 104-129.
4. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، (2020) ، "الشمول المالي في الدول العربية...واقع و افاق"، *مجلة ابعاد اقتصادية، جامعة بومرداس، المجلد (10) ، العدد (02) ، ص 510-527*.
5. صندوق النقد العربي، (2019)، "الشمول المالي في الدول العربية...واقع و افاق"، *التقرير العربي الموحد*.
6. مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية، (2015) ، "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، *صندوق النقد العربي*.
7. معهد الدراسات المصرفية، (2016) ، "نشرة توعوية"، *السلسلة الثامنة(العدد السابع)*.
8. محافظ بنك الجزائر، (2020)، "اليوم العربي للشمول المالي"، *بنك الجزائر*، متاح على الموقع:
https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf
9. Daham Said Redouane, Rakhrouf Youssef, (2021), "Financial inclusion in Algeria: reality and outlook", *Strategy and development review, vol (11), N° 04, p. 478-493*.
10. Fali Nabila, Babas Mounira, (2021), "The reality of financial inclusion indicators in the city of setif- A sutvey study", *Economic Researcher Review, vol (09), N° 01, p. 132-144*.